

صفر: إزالة سكراب السيارات وتسليم الأرض لـ «الرعاية السكنية»

خطة موضوعة لتحويل أرض السكراب الى حديقة عامة. وحول سكراب الاطارات اشار الى انه تمت ازالة 800 ألف اطار من خلال مناقصة وجار ازالة المليون اطار الأخرى خلال الفترة المقبلة. وحول مرادم المواد العضوية أوضح الوزير انه من خلال مدير فرع بلدية الجهراء عبدالله العلي ومدير ادارة النظافة نواف الهمل تم رصد منطقة المرادم وجار متابعة ازالة الانقاض.

وعد وزير الأشغال العامة ووزير البلدية د.فاضل صفر بوضع حلول جذرية لقضايا محافظة الجهراء خاصة القضايا البيئية ومشاكل الطرق والإسراع في انجاز المشاريع المعلقة بسبب الروتين المهني، مشيراً الى ان وزارة الأشغال والبلدية عليهما دور كبير من أجل ان نعيش جميعاً في كويت أفضل. وأكد الوزير د.صفر ان سكراب السيارات تم صدور قرار بإزالته وسيتم تسليم الأرض الى وزارة الإسكان، مشيراً الى ان هناك

أكد أن الحكومة لا تملك الوصاية على المجلس ولا على الأعضاء

البراك: «البلدي» لديه كفاءات منتخبة لتسلّم المناصب وليس بحاجة لأعضاء معينين

بداح العنزي

أشاد النائب مسلم البراك بما قام به أعضاء المجلس البلدي المنتخبين باختيارهم لرئيس المجلس ونائبه من الأعضاء المنتخبين الذين أقرزتهم العملية الانتخابية الشعبية. وقال خلال زيارته للمجلس البلدي صباح أمس لتقديم التهنئة للرئيس زيد العازمي ونائبه شايح الشايح ان الأعضاء لديهم الكثير من الخبرات الفنية والإدارية التي تؤهلهم للدفع بعجلة التنمية، مشيراً الى ان الحكومة كانت في فترة من الفترات تحاول سد النقص في الجوانب الفنية والإدارية من خلال التعيين. وأضاف قائلاً ان المجلس البلدي اليوم لم يصبح بحاجة للأعضاء المعيّنين مؤكداً انه تمت ممارسة الضغوط على الأعضاء المنتخبين لتغيير موقفهم وانتخاب عضو معين لرئاسة المجلس البلدي ونائبه واستطرد ليقول كان واضحاً لأحد الأعضاء المعيّنين بما تم توجيههم اليه لانهم في النهاية لم ياتوا بإرادة شعبية. قائلاً: ومع احترامنا للعضو موسى الصراف، إلا أننا نقول له انك لم تأت بإرادة شعبية، حتى تكون رئيساً للمجلس البلدي إضافة الى ان الحكومة لا تملك الوصاية على المجلس البلدي ولا على أعضائه خصوصاً المنتخبين الذين يملكون الخبرات والكفاءات والمؤهلات المؤهلة لتسليمهم منصب رئيس ونائب رئيس المجلس البلدي. وقال يجب ان يسود التعاون بين الأعضاء المنتخبين والمعينين للنهوض بالبلد على جميع المستويات، متمنيا عدم صحة المعلومات التي سمعها



مسلم البراك

بشأن تدخل وزير الدولة لشؤون البلدية في عملية اختيار رئيس المجلس البلدي والتي من شأنها التأثير سلباً على طبيعة العلاقة بين البلدي والبلدية. وطالب وزير البلدية بالاتزام بالجانب الفني فقط اما عملية تدخله في اختيار أحد الأعضاء المعيّنين لم تكن للصالح وسيكون هناك انعكاس طيب للبلدي بعد النتائج الإيجابية الأخيرة وعلى الوزير ان يعلم ذلك. وبشأن قانون 2005/5 اشار البراك الى انه في فترة من الفترات حدثت ريكة ولم نجد مسؤولية عن اي قرار واصبح رئيس المجلس البلدي شخصاً لا يمكن محاسبته سياسياً وان الوزير هو المشرى على المجلس البلدي ولا يملك صلاحيات مما جعلنا نسعى لتغيير القانون واعطينا الوزير مسؤوليات محاسبته على القرارات المتخذة مع اتاحة مساحة اوسع للمجلس البلدي، وقال في الوقت نفسه لابد ان يصدق الوزير، على

قرارات المجلس المتخذة في جلساته ولكن السؤال من يملك ان يصدر القرارات التي يصادق عليها الوزير ولا يملك اي طرف آخر ان ينوب عن المجلس البلدي في صنع القرارات، مشيراً الى إمكانية تعديل القانون في ظل وجود هذه الكوكبة من الأعضاء الفنيين والاداريين. وقال وزير البلدية له خبرات كبيرة في العمل البلدي وله دور ميداني متميز وفي الوقت نفسه هو رجل فني ولكنه صرح بشأن جلب الشيوخ تصريحاً حسم الجدل وخصوصاً فيما يتعلق ببيوت الدخول المحدود التي جاءت بها مبادرة اميرية لحلها في ظل الواقع الكارثي بسبب العمالة، والشق الثاني هو الجانب التنظيمي في المنطقة حيث كانت الاراضي في المستقبل فهو لصالح الدولة وسيضخ المليارات لها لأن موقع المنطقة مميز ويقع في محيط ذهبي منطقة تجارية بها استثمارات كبيرة لكن بعض المتنفذين يحاولون التجارة بالمنطقة على الرغم من عدم انتمائهم لها، لكن الآن اختلف الامر. وقال ان كلمة الوزير صفر بأنه لا يملك البت في هذا الامر كلمة ممتازة لأن من يملك ذلك هو المجلس البلدي وجاء الوقت الآن ليقوم المجلس بدوره حيث اكد الوزير ان الامر لو عرض عليه فلن يعترض وبالتالي تبين للجميع ان صفر حدد خارطة الطريق وهذا امر ممتاز لإنهاء هذه المشكلة.

3 أعضاء يقترحون توفير 30 ألف وحدة سكنية سنوياً

قدم الأعضاء محمد المفرج وشايح الشايح ومهلل الخالد اقتراحاً جاء فيه: نظراً لأقرار المجلس البلدي توفير 10000 وحدة سكنية سنوياً إلا ان الملاحظ خلال السنوات الماضية ان عدد الوحدات المقررة

وافق ديوان الخدمة المدنية على تجديد الاستعانة بخدمات 300 موظف لمدة عام بدءاً من 1 ابريل الماضي. وقال رئيس الديوان عبدالعزيز الزين في كتابه الى مدير عام البلدية: الموافقة على تجديد الاستعانة بخدمات 300 موظف لمدة سنة تبدأ من 2009/4/1 وبالمكافأة ذاتها التي سبقت الموافقة عليها وعلى الا يكون من

«الخدمة المدنية» يجدد الاستعانة بخدمات 300 موظف

بين المستعان بخدماتهم من بلغ سن الخامسة والستين مع ضرورة موافاة الديوان بعقد الاستعانة الذي سيجت ابرامه وفقاً لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2007 مع التاكيد على ضرورة ادراج بيانات الاستعانة على النظم المتكاملة، وان يتم الصرف من بند المكافآت (مكافآت اعمال أخرى).

بين المستعان بخدماتهم من بلغ سن الخامسة والستين مع ضرورة موافاة الديوان بعقد الاستعانة الذي سيجت ابرامه وفقاً لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2007 مع التاكيد على ضرورة ادراج بيانات الاستعانة على النظم المتكاملة، وان يتم الصرف من بند المكافآت (مكافآت اعمال أخرى).

المفرج يدعو الجهاز التنفيذي لعدم إرسال أي معاملات ناقصة



محمد المفرج

أعرب عضو المجلس البلدي محمد المفرج عن شكره وتقديره لجميع إخوانه وأخواته الأعضاء متمنيا لهم التوفيق في خدمة الوطن والمواطنين. وقال المفرج في بيان صحافي إن المرحلة القادمة تتطلب التعاون بين جميع الأعضاء لإنجاز وأقرار المشاريع التنموية والتركيز على تحويل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً.

وأضاف ان جميع الأعضاء يتطلعون الى أقرار هذا المشروع الحيوي الكبير واضعين نصب أعينهم مستقبل الكويت.

ودعا المفرج الجهاز التنفيذي في البلدية إلى ان تكون جميع المعاملات المسلمة الى المجلس مدروسة من النواحي القانونية والتنظيمية وشاملة المخططات دون اي نقص وكذلك ضرورة ان تشمل ردود جميع الجهات الحكومية.

وقال إن لجان المجلس لن تبت في أي معاملة ناقصة.

اعرب رئيس المجلس البلدي زيد العازمي عن شكره وتقديره لصاحب السمو الامير وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء على تهنيئته لحصوله على ثقة اخوانه الاعضاء على رئاسة المجلس البلدي وتحميلة هذه المسؤولية.

وقال العازمي بعد حفل الاستقبال امس عقب انتخابه رئيساً للمجلس ان العمل يتطلب تعاون الجميع خاصة ان الانظار تتجه الى المجلس لإقرار المشاريع التنموية وتوفير الاراضي الاسكانية والعمل على تنفيذ رغبة صاحب السمو الامير حفظه الله لتصبح الكويت مركزاً مالياً وتجارياً وهذا هو هاجس جميع الأعضاء.

وأضاف ان اعضاء المجلس اكادوا خلال الجلسة الافتتاحية على مد يد التعاون مع الجهاز التنفيذي لإعداد الدراسات والمشاريع وارسالها الى لجان المجلس لدراستها وأقرارها.

ذكر عضو المجلس البلدي محمد الهدية ان رئيس اللجنة الفنية القادم سيكون العضو عبدالله العنزي الذي أعلن ترشحه لخوض انتخابات رئاسة اللجنة اليوم، مشيراً الى ان العنزي يمتلك من الخبرات الفنية التي تمكنه من ادارة هذه اللجنة التي تعتبر عصب المجلس البلدي، وأشار الى انه ترشح في عضوية لجان حولي والعاصمة ونزع الملكية لأنها الأقرب الى تفعيل برنامج الانتخابي الذي عبر من خلاله عن طريق الناخبين الى المجلس، مشيراً الى ان منطقة حولي هي المنطقة التي خاض فيها الانتخابات، بالإضافة الى ان عضويته في لجنة العاصمة جاءت عن قناعة، خصوصاً ان العاصمة هي واجهة البلد وتحتاج الى الكثير من العمل.



محمد بوردين يهنئ زيد العازمي

الهدية: رئاسة «الفنية» محسومة للعنزي والتأكيد على تحويل قطع بالسالمية لـ «الاستثماري»

ان يكون متعاوناً مع اعضاء البلدي خلال الفترة المقبلة حتى نستطيع ان ننجز المشاريع. وقال ان زيد العازمي استحق منصب رئاسة المجلس لما يملكه من خبرات سابقة وسيكون من اكثر الرؤساء تعاوناً مع الأعضاء سواء كانوا معينين او منتخبتين.

واتهم الادارة القانونية بعجزها عن ادارة جلسة البلدي الاولى، حيث انها لم تتدخل بشكل ناجح عند تشكيل اللجان وكان المفترض من مديرها خالد العبيد ان يقوم بشرح عملية التصويت على اللجان للأعضاء إلا ان ذلك لم يحدث فحدث ما حدث، مؤكداً في الوقت نفسه ان لجنة حولي التي تم تشكيلها اذا لم تكن قانونية فخلها هو خروج جنان بوشهري وعودة مانع العجمي.



محمد الهدية

وأضاف ان عضويتي في لجنة نزع الملكية تتعلق بشكل كبير بالسكن الخاص بالسالمية التي يجب ان يتم تحويل بعض القطع فيها الى استثماري او نزع ملكيتها.

وأوضح ان وزير البلدية يجب

الشامري: توزيع مكاتب وسيارات وهواتف الأعضاء بروح أخوية



سيارات الأعضاء التي تسلموها أمس



محسن الشامري

قال العضو محمد الهدية ان العملية التي تمت كانت بطريقة سلسة وهادئة أرضت الجميع. فيما قال العضو عبدالله العنزي ان القرعة ارضت الكل ولم يعترض اي عضو بهذا دليل على التعاون والتفاهم بيننا. بدوره اكد العضو مانع العجمي ان عملية التوزيع تمت بالانصاف والتأخي ويحيطها الود والمحبة بين الأعضاء ومنايبيهم.

أكد الأمين العام للشؤون المالية والإدارية في المجلس البلدي محسن الشامري ان آلية توزيع مكاتب وسيارات وأرقام هواتف الأعضاء قد تمت أمس بروح أخوية ومنظمة وذلك بحضور الأعضاء أو من ينوب عنهم.

وأشار الشامري الى ان الآلية التي اتبعت في التوزيع تضمنت القرعة بوضع أرقام لوحات المركبات والمكاتب والهواتف داخل صندوق، مشيداً بالروح الأخوية التي تمتع بها الجميع في تعاونهم مع الأمانة مما يدل على عدم وجود أي خلاف فيما بينهم. وأعرب عدد من الأعضاء عن شكرهم للدور الذي قامت به الأمانة والطريقة التي تمت بها عملية التوزيع حيث شكر نائب رئيس المجلس البلدي شايح الشايح الأمانة، مؤكداً انها تمت حسب قرعة الرسول ﷺ التي أرضت الجميع، مؤكداً أنه مستعد للتنازل عن مركبته أو هاتفه لأي من الأعضاء الذين يرغبون فيها. من ناحيته،